اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

فلسفة الموازنة التكميلية

يحتدم النقاش هذه الأيام بشأن الموازنة التكميلية التي اقترحها مجلس الوزراء على مجلس النواب ومازالت تدور في أروقة البرلمان بعد انقضاء شهرين من النصف الثاني للعام الحالي ٢٠١٢، ويتركز هذا النقاش حول الحيثيات التي تضمنتها الموازنة المذكورة تشغيلياً أكثر مما هو استثماري، وهذه مفارقة في بلد مثل العراق أحوج ما يكون الآن إلى مشاريع استثمارية في القطاعات الاقتصادية والخدمية كافة.

ولابد للموازنة التكميلية وفي ظل الظروف الحالية أن تستهدف القضايا ذات المساس المباشر بحياة الناس، والتي لم تغطها الموازنات السنوية السابقة، وكنا قد نوهنا في مقال سابق عن التخصيصات الخاصة بقطاع الكهرباء والتي تصدرت تخصيصات الموازنة التكميلية لهذا العام، وكأن الأمر عبارة عن ذر الرماد في العيون، ذلك أن العنوان العريض لها مشاريع خدمية، في وقت أن التخصيصات السابقة لقطاع الكهرباء مع الخطة الاستثمارية كافية لإنتاج الحاجة الفعلية من الطاقة الكهربائية وبحسب خريطة مشاريع وزارة الكهرباء بهذا الخصوص.

ولكن عندما نتحدث عن فلسفة الموازنة التكميلية والتي يفترض ان تتجه الى مشاريع خدمية وإعمارية ذات اولوية ولم تستطع الموازنة العامة تغطيتها بشكل شامل ، فأننا نستطيع القول ان مسارات هذه الموازنة قد اتجهت الى اهدافها الصحيحة التي يفترض ان تكون موضع عناية المخططين والقائمين والمصدرين لهذه الموازنة التي تعتمد على الفائض المتحقق من عائدات الصادرات النفطية.

ويبقى ضعف التخطيط وعدم دقة التشخيص والمعالجات للموازنات السنوية هو الملمح الأبرز طيلة الأعوام السابقة، والذي انعكس بدورة على مسودة الموازنة التكميلية لهذا العام، حيث كان يفترض بواضعي هذه الموازنة أن يأخذوا بنظر الاعتبار الأولويات الملحة والتي لا تخرج عن نطاق المشاريع الاستثمارية، أي أن تكون هذه الموازنة استثمارية بامتياز من دون الالتفات الى التخصيصات التشغيلية مع الانتباه الى قضية الإسراع في إقرارها قبل النصف الثاني من السنة لإعطاء فرصة مناسبة لانجاز المشاريع قبل انقضاء العام الحالي والسير بشكل متواز مع المشاريع التي تضمنتها الموازنة العامة.

ومن هنا فان الموازنة التكميلية ما لم تحقق حالة من التواصل مع المشاريع المقرة أصلاً ضمن الموازنة العامة للعام الحالي، فضلاً عن سد حاجة القطاعات المختلفة من المشاريع الأخرى، فأنها لا تؤدي مؤداها ولا يمكن ان تنعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني، ولذلك فأن المناقشات الحالية حيالها مشروعة ومنطقية لكن الوقت يمضي ونحن في ظل الجدل الذي لا ينتهي في غالب الأحيان إلا بعد مرور الوقت، وهذا ديدن الموازنات والقرارات الاقتصادية المهمة في البلد، فالأمر بحاجة إعادة نظر، ولكن الوقت يسمح بالجدل والتقاطع والأخذ والرد، وقد يكون مصير الموازنة التكميلية الفشل وعدم الإقرار.

أكدوا سوء توزيع النفقات فيها

مختصون لـ(المدى): الموازنة التكميلية شكلت عجزاً إضافياً كبيراً

□ بغداد / أحمد عبدربه

انتقد برلمانيون وخبراء الموازنة التكميلية بصيغتها الحالية، مشيرين إلى أنها إضافة عجز إلى العجز التخطيطي الحاصل أصلاً ضمن الموازنة العامة.

وعزا عضو اللجنة المالية في مجلس النواب احمد المساري سبب رفض معظم الأعضاء للموازنة التكميلية إلى سوء توزيع الإنفاق على القطاعات الاقتصادية.

وقال المساري لـ(المدى): إن رفض بعض أعضاء مجلس النواب الموازنة التكميلية جاء نتيجة فوضوية توزيع الموازنة، مشيراً إلى أن الأموال قد خصصت بشكل غير متساوٍ، فضلاً عن أنها لم تستطع سدّ العجز الموجود في الموازنة العامة حيث أضافت عجزاً جديداً.

من جانبه قال الأكاديمي ميثم لعيبي لـ(المدى) إن الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١٢ كانت من اكبر الموازنات في المنطقة، منتقداً في الوقت نفسه الموازنة التكميلية الحالية كونها ركزت على الجانب التشغيلي بعيداً عن المشاريع الخدمية والاستثمارية.

وأضاف لعيبي: هنالك خلل في إدارة النفقات العامة من حيث عدم مطابقة المخطط له على الواقع العملي للمشاريع حسب طبيعتها، داعياً إلى ضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري.

إلى ذلك أكد رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الاعرجي ان كتلته لن تصوت على إقرار الموازنة التكميلية لانها ستؤثر بشكل سلبي في إلغاء الفقرة المتعلقة بتوزيع ٢٥ ٪ من فائض واردات النفط على أبناء الشعب.

وقال الاعرجي في بيان صحفي اطلعت عليه المدى إن "كتلة الأحرار النيابية لن تصوت على اقرار الموازنة التكميلية لالغاء الفقرة التي أقرتها كتلته بإعطاء جزء من فائض إيرادات النفط على أبناء الشعب العراقي".

وأضاف أن هناك العديد من الوزارات لم تصرف موازناتها حسب السياقات المعمول بها وبالتالي سيكون هناك تدقيق لجميع الأموال التي خصصت ولم تستثمر مؤكداً انه "تمت مناقشة المحاور بشكل حثيث وشفاف واتخذت بعض التوصيات ومن أهمها ضرورة التعاون والتعامل بجدية وحسن نية مع الإخوة اللاجئين السوريين وتدقيق سجلات اللاجئين إلى الدولة العراقية وذلك بسبب الأوضاع الأمنية الداخلية كما هي الحال في سوريا".

ولفت إلى أن هناك "الكثير من الوزارات كما في الموازنة السابقة لم تصرف الكثير من موازنتها وبالتالي سيكون هناك تفتيش لكل الأموال وممكن أيضا للموازنة التكميلية ان تجعل هناك عجزا في الوضع العراقي".

من جانبه عزا عضو مجلس النواب عبد الحسين عبطان عدم التصويت على قانون الموازنة التكميلية كونها لا تهمّ المواطن داعيا البرلمان إلى التصويت لمشاريع تعمل على تحسين الواقع المعيشي للفرد.

وقال عبطان في تصريحات صحفية إن "رفض مشروع قانون الموازنة التكميلية جاء بسبب عدم وجود شيء يخدم المواطن وفي الموازنة التكميلية مصاريف ليست مهمة للمواطن".

وبيّن أن "اغلب أعضاء البرلمان قرروا أن يكونوا حديين في التعامل مع موضوع الموازنة التكميلية وتقديم التشريعات على أساس خدمة المواطن".

وأعلن النائب عن كتلة الأحرار عواد العوادي أن كتلته قدمت طلبا إلى هيئة رئاسة مجلس النواب باستضافة وزيري المالية رافع العيساوي والتخطيط علي يوسف الشكري لمناقشة موضوع مراجعة الموازنة العامة لسنة ٢٠١٢ ومدى تطبيقها على ارض الواقع.

في غضون ذلك، أفاد عضو اللجنة المالية حسن البياتي بأن صندوق النقد الدولي قرر تمديد مهلة برنامج المساعدات المالية لسبعة أشهر إضافية، بسبب عدم إقرار العراق لميزانيته التكميلية.

وقال البياتي إن رفض العراق لميزانيته التكميلية اوجب على الصندوق النقد الدولي أن يمدد العمل بالمساعدات المالية لسبعة أشهر إضافية، موضحاً أن الميزانية التكميلية واجهت اعتراضات كثيرة لكونها تشغيلية أكثر مما هي استثمارية ما أدى إلى رفضها تماماً.

وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي يمنح قروض رمزية بمثابة تزكية للمؤسسات الدولية العالمية التي تتعامل فقط مع الدول التي يكون وضعها المالي جيد أو نحو التحسن، مبيناً، أن وضع العراق المالي نحو التحسن ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التعامل معه بهدف زيادة المشاريع الاستثمارية التي تخدم المواطن بشكل مباشر.

وبين: أن قواعد صندوق النقد الدولي تنص على التعامل والتعاون مع الدول بمنحها قروض أو تسهيلات بهدف زيادة المشاريع الخدمية الاستثمارية وتسديد هذه القروض يكون التسديد له بالأجل.

المناطق الحرة: ارتفاع حجم الطلبات على الاستثمار

□ بغداد / وكالات

أكد رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية صباح القيسي ارتفاع حجم الطلبات على الاستثمار في المناطق الثلاث الموزعة في أقسام البلد المختلفة.وقال القيسي إن جملة التسهيلات التي تبنتها الهيئة تجاه المشاريع الاستثمارية شجعت مستثمرين محليين وعالميين إلى تقدم طلباتهم الاستثمارية للهيئة لغرض إقامة مشاريع صناعية كبيرة، لافتا إلى أن الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الكمركية وسهولة الحصول على قطع الأراضي لهذه المشاريع بعيدا عن الروتين ابرز أسباب الإقبال على هذه المناطق. واشار الى ان البضائع الأولية او نصف المصنعة والتي تدخل الى مصانع هذه المناطق ويعاد تصديرها تعفى من رسم الضرائب، أما المواد المنتجة وتسوق الى داخل البلد تفرض عليها رسوم لا تتجاوز ٦٪ وهذا قاد الى تشجيع المستثمرين الى العمل داخل هذه المناطق.ولفت الى ان الهيئة تملك أراضي واسعة لا تتعارض مع الدوائر الحكومية الأخرى، وهذا يسهل كثيرا استلامها خلال فترة زمنية وجيزة.

ويذكر أن البلد يضم ثلاث مناطق حرة في الشمال والقائم والبصرة، ويقصدها الكثير من المستثمرين الدوليين والمحليين.

صندوق النقد الدولي يمدّد قرض العراق حتى شباط 2013

□ بغداد / المدى

أعلن صندوق النقد الدولي عن وصوله إلى اتفاق مع العراق مدد من خلاله قرضه سبعة أشهر حتى ٢٣ شباط ٢٠١٣ لتتمكن الحكومة من تنفيذ مجموعة من الإجراءات في نظام سعر الصرف في البلاد.

وأشار بيان لصندوق النقد الى ان تغييرات الاتفاق الذي انتهى أجله في ٢٣ تموز الماضي تمت بطلب من الحكومة العراقية مضيفاً أن "إجمالي التمويل المتاح للعراق يبلغ نحو ١,٩٦ مليار دولار".

ويذكر أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي كان قد وافق في ٢٤ فبراير ٢٠١٠ على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة عامين بقيمة ٢،٣٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة "حوالي ٣،٥٨ مليار دولار" كما وافق على تمديده لمدة خمسة أشهر حتى يوليو ٢٠١٢ مع تعديل الصرف بناء على التحول في احتياجات التمويل.. ويصل مجموع الموارد المتاحة حاليا للعراق في ظل الاتفاق إلى ما يعادل ٢٤، ١٣٠٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة "حوالي ١،٩٦ مليار دولار.

الكهرباء تقرّر زيادة حصة النجف بمقدار 50 ميغاواط

□ بغداد / المدى

كشف عضو مجلس النواب عبود العيساوي عن قرار لوزارة الكهرباء يقضي بزيادة حصة محافظة النجف من الكهرباء بمقدار ٥٠ ميغاواط لتقليل ساعات القطع المبرمج في المحافظة، فيما أشار إلى حصة المحافظة ستكون ٢٩٥ ميغا واط. وقال العيساوي لـ"السومرية نيوز"، إن "وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان أبدى استعداده للتعاون مع محافظة النجف للتقليل من أزمة الكهرباء"، مؤكدا أنه "قرر إعطاء حصة إضافية من الطاقة إلى المحافظة بمقدار ٥٠ ميغا واط، لتصبح الحصة الكلية للمحافظة ٢٩٥ ميغا واط". وأكد العيساوي أن "تلك الزيادة ستسهم بتقليل ساعات القطع المبرمج وزيادات ساعات التشغيل في المحافظة". وأعلن مجلس النجف في (١ آب ٢٠١٢)، عن رفع دعوى قضائية ضد نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء عبد الكريم عفتان بسبب "التردي الكبير" في واقع الكهرباء في المحافظة، مؤكدا أن القطع بلغ أكثر من ١٨ ساعة يوميا.

وكان مجلس محافظة النجف دعا في (١٢ ايار ٢٠١٢)، إلى مقاضاة المسؤولين عن التردي الذي يعاني منه ملف الكهرباء في البلاد، وفي حين حمل الكتل السياسية المشاركة في الحكومة مسؤولية الإخفاق في هذا الجانب، اقترح استحداث مجلس أعلى لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية. وأعلنت وزارة الكهرباء، مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، وفي حين توقعت أن يشهد واقع الطاقة تحسناً ملموساً في الصيف الحالي، أكدت إنجاز الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

وفد ألماني يدرس إقامة 6500 وحدة سكنية في بغداد

□ بغداد / المدى

بحث رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي مع وفد شركات ألمانية آفاق التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمار للقطاعات العامة والسكني منها خاصة.وذكر بيان للهيئة اطلعت عليه المدى أن الوفد أعلن خلال اللقاء استعداده لإقامة أكثر من ٦٥٠٠ وحدة سكنية في بغداد تتضمن جميع الخدمات التي تتطلبها المجمعات السكنية والذي سيقام وفق التصاميم الحديثة والمتطورة المتبعة في أكثر الدول تقدماً مع الحفاظ على الموروث التأريخي للبلاد في هذه التصاميم، كما عبر الوفد عن نيتهم لإقامة أكثر من ٨٥،٠٠٠ وحدة سكنية أخرى بالإضافة لذلك أكدوا عن إمكانية استخدام المواد الأولية المحلية بعملية البناء وهو ما سيعزز الاقتصاد العراقي. وأوضح الزاملي للوفد عن: استعداد الهيئة لتقديم الدعم والإسناد من أجل تهيئة الأرض المناسبة والحصول على كافة الموافقات الأصولية مع الجهات القطاعية وجاء هذا بعد تقديم الشرح الوافي عن آلية العمل وفق قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل . على صعيد أخر صرح الزاملي بأن الهيئة منحت إجازة استثمارية لمشروع تجاري (مول الشويخ هاوس) لشركة الشويخ للتجارة العامة المحدودة الذي سيقام في مزرعة حمدي/ شارع الربيعي بتكلفة ثلاثة ملايين وستمائة ألف دولار أمريكي وبمدة إنجاز لا تجاوز السنتين حيث سيتضمن هذا المشروع في بناءه (مول تجاري ومطعم خمس نجوم وحدائق وقاعات Vip وكوفي شوب ومحلات تجارية متنوعة مع موقف للسيارات) .

المصارف تجدد خشيتها من كشف حسابات الزبائن

□ بغداد / المدى

جددت رابطة المصارف الخاصة في العراق مطالبة الهيئة العامة للضرائب بإعادة النظر في مقترح تزويد المصارف الخاصة بمعلومات عن حسابات الزبائن المصارف الخاصة بهدف فرض ضريبة على راس المال.وقال مصدر مسؤول في الرابطة / دنانير/:إن "هذا الاجراء يقود الى ارباك عمل المصارف الاهلية ويفقد المواطن ثقته بالمصرف الخاص، ويذهب بالأموال إلى المنازل بدل استثمارها في مشاريع مختلفة عبر المصارف الخاصة. ولفت إلى أن هذا الإجراء يتعارض مع المادة ٤٩ من قانون المصارف التي تتضمن التحفظ على بيانات الزبون المالية ولا يتم التطرق لها بطريقة مباشرة او غير مباشرة إلا من قبل المستفيد الزبون. وأضاف أن هذا الإجراء يقود إلى إرباك واقع المصارف الخاصة بعد أن أنهت حساباتها الختامية ووزعت الأرباح السنوية. ويذكر أن الهيئة العامة للضرائب أصدرت قرارا شملت فيه عوائد حوالات الخزينة التي تشتريها المصارف بالضريبة وبأثر رجعي لخمس سنوات مضت.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة 0.27 %

□ بغداد / المدى

انخفض مؤشر البورصة بنسبة [٠,٧٢] بالمئة وجرى خلال الجلسة تداول اسهم [٣٣] شركة مساهمة من أصل [٨٤] شركة مدرجة الكترونيا ، ارتفعت أسعار أسهم [١٠] شركات، وانخفضت أسعار أسهم [٦] شركات منها، فيما حافظت [١٧] شركة على أسعار أسهمها.

وتجاوز عدد الاسهم المتداولة في الجلسة مليار [٦٣٧] مليون سهم بقيمة مليارين و ٨٤٩ مليون دينار، تحققت من خلال تنفيذ [٥٢٠] عقد تداول. وشهد القطاع المصرفي تداول اسهم [١٤] شركة ، انخفضت اسعار اسهم [٩] شركات منها، وارتفعت اسعار اسهم [٣] شركات ، فيما حافظت شركتان على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها مليار و٤٦٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليار و٥٢٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ [٣٧٨] عقد تداول.

أما القطاع الصناعي فشهد تداول أسهم [٨] شركات، انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة، فيما حافظت [٣] شركات على أسعار أسهمها، وارتفعت أسعار أسهم [٤] شركات منها وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية [٦٢] مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣٤٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ [٥٠] عقد تداول.

فيما شهد قطاع الفنادق تداول أسهم [٣] شركات، انخفضت اسعار اسهم شركتين منها فيما حافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق [٥٥٤] مليون سهم بقيمة تجاوزت [١٦] مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ [٩] عقود تداول.

وشهد قطاع الخدمات تداول اسهم شركتين فقط ، ، انخفضت اسعار اسهم شركة واحدة منها ،وارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة منها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة [٩٦٠] مليون سهم بقيمة تجاوزت [١٩] مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ [٢٤] عقود تداول.

وجرى تنفيذ [٢٢] عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والصناعة ، فيما جرى تنفيذ [١٩] عقد بيع في قطاعات المصارف والتأمين.